الأنباء
الخميس 22 مارس 2012

خلال ندوة نظمتها كلية الحقوق حول مدى دستورية الفقرة الخامسة من قانون إنشاء الدائرة الإدارية

شخير: قدمت طلباً حول جواز فصل القضاء في منازعات الجنسية

د.خالد شخير و د.إبراهيم الحمود ود.بدر المطيري خلال ندوة كلية الحقوق

نظمت كلية الحقوق بجامعة الكويت ندوة تتعلق بمدى دستورية الفقرة الخامسة من قانون انشاء الدائرة الادارية والتي تنص على انه «لا يجوز للقضاء النظر في مسائل الجنسية» بحضور النائب د.خالد شخير المطيري ويشاركه في الندوة رئيس قسم القانون العام د.إبراهيم الحمود ود.بدر المطيري.

وفي هذا الإطار، قال النائب د.خالد شخير المطيري انه تقدم بطلب تحويل الفقرة الخامسة من قانون انشاء الدائرة الادارية التي تنص على انه «لا يجوز للقضاء النظر في مسائل الجنسية»، على ان تتم احالته للمحكمة الدستورية لتعارضه مع المادة 166 من الدستور والتي تنص على ان «حق التقاضي مكفول»، مؤكدا ان اهمية اضطلاع القضاء بالفصل في منازعات الجنسية.

وتطرق النائب د.خالد شخير الى مشكلة البدون، مؤكدا انها قضية أمن وطني، مبينا ان وجود 100 ألف مواطن او مقيم بالكويت وان هذه المشكلة في القريب العاجل ستكون مشكلة حقيقية، وان هذه الفئة تعاني ومنهم من يستحق هذه الجنسية ومنهم من لا يستحق هذه الجنسية فمشكلة البدون مشكلة أمن وطني عجزت السلطتان التنفيذية والتشريعية عن حلها فبالتالي مع هذا يمكن ان ندخل السلطة القضائية لحل هذه المشكلة، مبينا ان رئيس جهاز البدون صالح الفضالة اعلن في تصريح سابق ان الجهاز مستدل على جنسيات العديد من البدون.

ودعا د.خالد شخير رئيس جهاز البدون الى ان يصدق بتصريحه ويقوم بدوره الوطني ويكشف عن الجنسيات التي اشار اليها في تصريح الفضالة السابق لمعرفة الحقيقة وحتى نغلق هذا الملف بمنح من يستحق شرف الجنسية ويستبعد من لا يستحقها.

وأضاف د.شخير انه يخشى ان يفرض علينا معالجة الملف من الخارج كما حدث في بعض الدول المجاورة، متمنيا ان يتم حل مشكلة البدون بأسرع وقت.

وذكر د.شخير ان هذه الفقرة جاءت في 1981 كأداة تستخدمها الحكومة متى شاءت ضد فئات المجتمع، حيث انها استخدمت سلطتها في العديد من المواقف بغير وجه حق وجعلتها أداة سياسية تلوح بها متى أرادت الحكومة للتسويف والتخويف ضد من يخالفها في التوجهات السياسية.

وأكد د.شخير ان مفهوم المواطنة والوحدة الوطنية هو الانتماء الحقيقي لهذا البلد والتضحيات له يؤكد المسؤولية الملقاة على عاتق ممثلي الأمة تحت قبة عبدالله السالم من خلال سن تشريع يلغي هذا القانون ويوفر حياة كريمة للمواطنين في ظل محاولة الحكومة استخدام هذه الفقرة لضرب مكونات المجتمع.

الحظر القضائي

من جانبه، قال رئيس قسم القانون العام د.إبراهيم الحمود ان الحظر القضائي تم التطرق إليه من خلال منازعات الجنسية، مبينا الطرق الدستورية القانونية وان مسائل الجنسية ليست من اعمال السيادة ويجب ان تخضع لرقابة القضاء باعتبارها قرارات ادارية، مؤكدا انه سبق للمحكمة الدستورية في الكويت ان بينت ان المشرع يستطيع ان يقرر بعض الاعمال كما هو الشأن في المنازعات الخاصة باصدار الصحف وكان ذلك في عام 1999 وكذلك في عام 2006 اصدر مجلس الأمة قانون المطبوعات والنشر الذي أعطى للقاضي النظر في المنازعات الخاصة في تراخيص الصحف وهذا يبين لنا المنازعات الجنسية قرارات ادارية يجب ان تخضع لرقابة القضاء الاداري كما هو الشأن في منازعات الصحف باعتبارها ليست من اعمال السيادة.

وفي نفس السياق، قال أستاذ القانون في كلية الحقوق د.بدر بجاد المطيري الكل متفق على عدم دستورية الفقرة الخامسة من قانون انشاء الدائرة الادارية والتي تنص على انه «لا يجوز للقضاء النظر في مسائل الجنسية»، مشيرا الى ان امام نواب مجلس الأمة وخصوصا القانونيين اعادة النظر في هذا الأمر من خلال عرضه على اللجان البرلمانية للتصويت عليه وإحالته الى مجلس الأمة ليتم عرضه على جدول الأعمال.

وأضاف د.بجاد ان المشكلة خطيرة جدا ويجب ان يكون هناك ضوابط وشروط لقانون الجنسية لما فيها من العديد من المخاطر مستعرضا اياها، مشيرا في الوقت نفسه الى ان قانون 1981 وضعته الحكومة وأخطأت فيه.

السعدون يبعث ببرقيات شكر وتهنئة إلى نظرائه في عدد من الدول

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون مستقبلا السفيرة الفرنسية ندى يافي

بعث رئيس مجلس الأمة احمد السعدون ببرقية شكر الى كل من نظيريه في جمهورية كندا رئيس مجلس الشيوخ نويل أ.كينسيلا ورئيس مجلس العموم أندرو سكير.

وقال السعدون في برقيته «تلقيت بمزيد التقدير رسالة التهنئة التي عبرتم فيها عن مشاعركم الصادقة بمناسبة حصولي على ثقة اخواني الأعضاء واختياري رئيسا لمجلس الأمة الكويتي وانني اذ أتقدم لكم بخالص الشكر لأؤكد حرصنا للمضي قدما على تعميق وتطوير وترسيخ العلاقات المتميزة الوثيقة التي تربط بين مجلسينا وشعبينا الصديقين».

وأضاف «كما أنني ليسعدني والكويت تحتفي هذه الأيام بذكرى عيد الاستقلال المجيد أن أزجي لكما خالص الشكر والامتنان على ما أبديتماه من صدق مشاعركما الطيبة تجاه الكويت متمنيا لكما السؤدد والتوفيق ولبلدكما الصديق كل تقدم وازدهار».

من جانب آخر، بعث السعدون ببرقية تهنئة الى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية ساحل العاج غويلاومي سورو جاء في نصها «يسرني ان أزجي اليكم تهنئة صادقة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية الوطنية في جمهورية ساحل العاج الصديقة تقديرا وتأكيدا للثقة التي تتحلون بها في الاضطلاع بمسؤولية تولي هذا المنصب متمنيا لكم دوام التوفيق والسداد وموقنا بامكاناتكم التي تسهم في توثيق العمل المشترك بين مؤسستينا البرلمانيتين والذي نحرص جاهدين على استمراره ونموه نحو مزيد من التواصل الى آفاق أكثر رحابة في قادم الأيام».

كما بعث السعدون ببرقية شكر الى كل من نظرائه رئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان أحمد ابراهيم الطاهر ورئيس مجلس الشعب الوطني في جمهورية كوبا ريكاردو ألاركون دي كويسادا ورئيس مجلس المجلس الوطني في جمهورية صربيا سلافيكا جوكيتش ـ ديانوفيتش.

وجاء في نص البرقية «تلقيت بمزيد التقدير رسالة التهنئة التي عبرتم فيها عن مشاعركم الصادقة بمناسبة حصولي على ثقة اخواني الأعضاء واختياري رئيسا لمجلس الأمة الكويتي وانني اذ اتقدم لكم ولأعضاء مجلسكم الموقر بخالص الشكر لأؤكد حرصنا للمضي قدما على تعميق وتطوير وترسيخ العلاقات المتميزة الوثيقة التي تربط بين مجلسينا وشعبينا الصديقين».

وأضاف «كما أنني ليسعدني والكويت تحتفي هذه الايام بذكرى عيد الاستقلال المجيد ان أزجي لكم خالص الشكر والامتنان على ما ابديتموه من صدق مشاعركم الطيبة تجاه الكويت متمنيا لكم السؤدد والتوفيق ولبلدكم الصديق كل تقدم وازدهار».

وبعث الرئيس السعدون ببرقية تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الأمة في جمهورية ناميبيا ثيو ـ بن جوريراب ورئيس مجلس الدولة أسير كوفيري كابر وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

ومن جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة السفيرة الفرنسية ندى يافي.

خلال اجتماع لجنة تحقيق التحويلات الخارجية البرلمانية

المسلم: «التحويلات» استمعت لإفادة البراك وتستدعي محافظ «المركزي» ونائبه للاجتماع المقبل

عبداللطيف العميري ود. فيصل المسلم ود. عبيد الوسمي وفيصل اليحيى ومسلم البراك خلال لجنة التحويلات في مجلس الأمة

استمعت لجنة التحقيق في التحويلات الخارجية خلال اجتماعها امس الى افادة النائب مسلم البراك، وقررت دعوة محافظ البنك المركزي السابق ونائبه لحضور اجتماع الاثنين المقبل من اجل الاستماع الى افادتهما.

وقال رئيس اللجنة فيصل المسلم في تصريح للصحافيين امس: عقدت لجنة التحقيق في التحويلات الخارجية اجتماعها الثاني امس، بحضور النائب مسلم البراك، حيث استمعت الى افادته، وطلبت منه تزويدها بالوثائق التي يمتلكها وتم الاتفاق على تزويد اللجنة بالوثائق الأحد المقبل، مشيرا الى ان اللجنة ستعقد اجتماعا الاثنين المقبل تستدعي اليه محافظ البنك المركزي السابق ونائب المحافظ للاستماع الى افادتهما حول هذه القضية.

وأعلن المسلم انطلاقا من أهمية قضية التحويلات الخارجية التي تسببت في حل المجلس وتغيير الحكومة، عن توفير ايميل الكتروني خاص ورقم فاكس تكشف عنهما لاحقا، وتدعو اللجنة المواطنين الذين لديهم مستندات او معلومات عن هذه القضية الى التواصل مع اللجنة من خلال الايميل او الفاكس او من خلال رئيس اللجنة، ونذكر بأهمية الافادة وتزويد اللجنة بالمعلومات الجادة، مشيرا الى انه ستتم مخاطبة الأمانة العامة بذلك.

وردا على سؤال حول مدى امكانية دعوة اللجنة لسمو الشيخ ناصر المحمد للاستماع الى افادته قال المسلم: ان اللجنة مكلفة تكليفا رسميا من المجلس، وتملك استدعاء من تراه وفي ثنايا الطلب تم ذكر هؤلاء الأشخاص.

وأشار الى ان لجنة التحويلات بدأت ترسم آلية عملها وخارطة طريقها، وتسعى الى بناء الأرضية المناسبة من المعلومات.

وحول ما تردد بشأن ذهاب اللجنة الى طلب ايقاف وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله لحين الانتهاء من عملها قال المسلم: لا أعلم من يردد مثل هذا، ولم يتم تداول هذا الأمر، ونسعى الى الوصول الى الحقيقة بتجرد وفقا لقسمنا وأمانتنا.

وبشأن اللجنة الخاصة التي تعقد اليوم حول الزيادات والكوادر اشار المسلم الى انه تلقى اتصالات متأخرة من الحكومة بحضور الجلسة، اضافة الى تأكيد وزير المالية بالإنابة حضور الحكومة، لكن أتمنى الا تأتي الحكومة اليوم الى الجلسة قدوم المجبر، الذي يريد فقط تبرئة الذمة، ونعم عدم الحضور هو عدم احترام للمؤسسات، وكان سيؤدي الى خلاف كبير، لكن عليها الحضور لجلسة علنية تقوم فيها بواجبها بالدفاع عن قناعاتها، ونأمل ان يكون هذا الأمر، ويجب ان تقول عند كل طلب جلسة خاصة «سمعا وطاعة لمجلس الأمة»، فحضورها واجب، ونثمنه مجازا، ويدل على ما نريده وهو نهج جديد في التعامل.

وشدد المسلم على ان ما تطالب به النقابات حقوق مشروعة ودراسات حكومية، لاسيما الجمارك والكويتية، وأما من وقع على مطالباتهم فكان مخطئا ويجب حسابه وليس اعادة توزيره أو يلتزم بتنفيذ وعوده وعليه تقديم حلول في جلسة اليوم، مشيرا الى اننا نعلم ان هناك خطة حكومية للتوضيح في الجلسة بأن البلد سيفلس، اقول يا رئيس الوزراء اطلب من كل وزير يقف امام المجلس ويوضح للشعب الكويتي ايقافه للسرقات وهدره للمال العام، والتعهد بعدم اعفاء الدول الخارجية من الديون واثبتوا للشعب قدرتكم على ضبط الاسعار، واوضحوا اسباب عدم قدرتكم على تغطية الزيادات من خلال ارباح الاستثمارات.

واكد المسلم ان الحكومة امام استحقاقات ملتزمة بها واحيي نقابتي الكويتية والجمارك على تعليق الاضرابات، فيما حمل السلطتين مسؤولية ايجاد حل وان لم يوجد حل فعلى الحكومة والمجلس تحمل تبعات ذلك.

وسئل المسلم حول الخبر الذي تم نشره بشأن زيادة مكافأة الوزراء 100٪، فقال: هذا امر معيب في حال صحته، ولا يدل على مسؤولية، واستبعد حدوث ذلك، لأنه ليس البداية الصحيحة لحكومة تتحدث عن الحفاظ على المال العام.

وشدد المسلم على انه سيحترم اي قرار حكومي عادل ومنصف، لكن عليها الا تغيب عن الساحة، مشيرا الى ان الزيادة التي اقرتها الحكومة غير مجزية للموظفين وللمتقاعدين، ونحن لدينا في الجلسة التزامات حكومية سنطالب الحكومة بإقرارها.

من جانبه، كشف النائب مسلم البراك عن قيام لجنة التحقيق في قضية التمويلات المليونية باستدعائه وانه ادلى بكل المعلومات التي لديه وانه سيقدم لهم يوم الاحد المقبل جميع المستندات المتوافرة لديه، مضيفا انه ابلغهم بكل التفاصيل التي اتبعت في التعامل مع تلك التمويلات والذي يرى الآلية يبدو له وكأننا لسنا في دولة يحكمها دستور ولوائح وانظمة محاسبية يجب اتباعها بل كأننا في اكثر الدول تخلفا لأن القضية مرتبطة بحالة فساد.

واكد البراك ان كل المعطيات تؤكد ان وكيل وزارة الخارجية هو مهندس تلك التحويلات وهو من سهل ان تكون الاجراءات التي قام بها قانونية، مضيفا انه قال لاعضاء اللجنة ان استرداد الاموال من عدمها كارثة في الحالتين، وهذا يرسم الآلاف من علامات الاستفهام على طبيعة هذه الاموال، واذا كان وكيل وزارة الخارجية يعتقد ان الوزارة بأموالها عزبة خاصة فليتصرف فيها كما يشاء اما مادامت هناك دولة ودستور وقانون ليعلم وكيل الوزارة ان الامور في الوزارة لا يجوز التصرف فيها بالطريقة نفسها التي تتم فيها ممارسة العمل السلطوي داخل احدى وزارات الدولة، ويعلم تماما الوزير الوكيل انها المرة الأولى تحصل في الكويت ان من يقوم بهذا الفعل يتم مراضاته وترضيته، وكأن يطلب منه ان يقوم بدور معين، فما قام به رئيس مجلس الوزراء السابق وما هو مثبت بالورق وطبيعة المراسلات التي تخرج من مكتب وكيله المالي ذاهبة الى وزارة الخارجية ومحولة من البنك المركزي وهي اموال حكومية عامة الى اسم معين في سفارة في جنيف او نيويورك او لندن، اتمنى ان تكشف تفاصيله لجنة التحقيق ويتم استرداد الاموال ومحاسبة كل متورط ومشارك في العملية.

وفي موضوع مختلف، وجه البراك تحية اجلال واكبار للحركة النقابية الكويتية وقادتها وخاصة نقابة الجمارك والخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها الذين استطاعوا اثبات ان قضية الاضراب غاية محمية بالاتفاقات الدولية وكذلك تحية للحس الوطني الرفيع الذي تحلوا به عبر اجراءاتهم الزمنية منذ الحكومة السابقة وحتى الآن بعد عقدهم جمعية عمومية واعلان تعليق الاضراب لتزامنه مع جلسة خاصة لمناقشة القضية اليوم، قائلا: نقول للنقابات اننا نحن الاغلبية البرلمانية سنقدم كل ما لدينا غدا واذا استلزم الامر فإننا سنتدخل تشريعيا وستكون جلسة الغد جلسة انصاف للنقابيين وعمال الكويت بعد.

وتعليقا على الزيادات التي اقرها مجلس الوزراء اخيرا، استخدم البراك المثل الشعبي القائل: ود البيز.. جيب البيز.. طلع البيز خرجة» واذا لم تنصف الحكومة العاملين بزيادات مجزية فستضطر لتقديم تشريع لزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين.

وتحدث البراك عن العمل التطوعي، مؤكدا انه ليس ندا للوظيفة العامة بل هو وجد لاثراء العمل والمزيد من العطاء في العمل وما وجد لتأتينا تلك وتلك من هنا وهناك، وتقول ان العمل التطوعي هو الذي افشل الاضراب وتسوق لنفسها امام الحكومة ولن نسمح لاحد بأن يبني امجادا بالعمل التطوعي، متطرقا لمن قال ان الاضرابات عمل غير مشروع ويجب تفنيش المضربين من ادارة الفتاوى المعلبة، واقول له اصلح ادارتك اولا والتفت للاتفاقيات الدولية.

السلطان يستقبل السفير الأميركي

خالد السلطان مستقبلا السفير الأميركي لدى البلاد

استقبل نائب رئيس مجلس الامة خالد السلطان السفير الاميركي لدى البلاد وذلك في مكتبه ظهر امس.

الخليفة يقترح إلغاء قرار تجزئة خدمة رجل قوة الشرطة الخليجي والبدون

محمد الخليفة

قدم النائب محمد الخليفة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تنص المادة 95 من القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة على انه «يعتبر رجل قوة الشرطة في الخدمة طالما كان قائما بعمله او مجازا او مكلفا بمهمة رسمية او موفدا او محالا الى المحاكمة العسكرية او اسيرا «ولما كان رجال قوة الشرطة من ابناء مجلس التعاون الخليجي وغير محددي الجنسية شاركوا اخوانهم رجال قوة الشرطة الكويتيين بالدفاع عن ارض الكويت الغالية بتاريخ 1990/8/2 وتقديرا وعرفانا لهؤلاء الرجال الذين قدموا ارواحهم فداء ودفاعا عن ارض الكويت الغالية. ونص الاقتراح على إلغاء القرار الخاص بتجزئة خدمة رجل قوة الشرطة من ابناء مجلس التعاون الخليجي وفئة غير محددي الجنسية واعتبار خدمتهم متصلة من تاريخ تعيينهم بقوة الشرطة ولغاية انتهاء خدماتهم بسبب قبول الاستقالة او بلوغ السن القانونية.

العجمي يقترح إنشاء مكتبة مركزية في جميع المحافظات ومستشفى متكامل للأطفال

عمار العجمي

قدّم النائب عمار العجمي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته من واقع حرصنا على النهوض بالعملية التعليمية في البلاد ومساعدة أبنائنا في جميع مراحلهم التعليمية ولحتمية التأقلم والاستعداد لكل ما هو جديد من المعارف والتقنيات الحديثة. ونص الاقتراح على انشاء مكتبة مركزية في جميع محافظات الكويت مزودة بقواعد البحث والحاسوب وتكنولوجيا التعليم. وفي اقتراح آخر قال العجمي يمثل الأطفال 48٪ تقريبا من نسبة الشعب الكويتي ونظرا لما تمثله هذه الشريحة من اهمية كبرى حيث ستكون الجيل الصاعد وبما انه لا يتوافر في الكويت حاليا مستشفى تخصصي متكامل للعناية بالاطفال حسب المعايير والأسس المعتمدة عالميا، لذا فان التفكير الجدي بانشاء مستشفى متكامل يحتوي على جميع التخصصات الخاصة بالاطفال اصبح ضرورة قصوى. ونص الاقتراح على انشاء مستشفى متكامل يحتوي على جميع التخصصات الخاصة بالاطفال.